

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ١٦ لسنة ٢٠١٧ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

عن العام المالى ٢٠١٧

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة

والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠١٦/١١/٩

باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠١٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/٤/٦ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠١٧ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٨٨٦٥٠٠٠ ج (فقط ثمانية ملايين وثمانمائة وخمسة وستون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٨٢٨٩٥١٢ ج (فقط ثمانية ملايين ومائتان وتسعة وثمانون ألفاً وخمسمائة واثنى عشر جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ٥٧٥٤٨٨ ج (فقط خمسمائة وخمسة وسبعون ألفاً وأربعمائة وثمانية وثمانون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ١٠/٤/٢٠١٧

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ مصطفى عبد الرحمن عويضة